تطور المنهج النقدي عبر مراحل رواية السنة النبوية الشريفة وتدوينها

د. فاطمة الزهراء عواطي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية/ جامعة الشارقة

المقدمة

من المعلوم أن الحديث النبوي الشريف لم يتم تدوينه جميعا في حياة النبي ﷺ كما تم ذلك للقرآن الكريم، وأن أمهات كتب السنة التي نعتمد عليها اليوم –كصحيح البخاري، وصحيح مسلم، والسنن الأربعة- لم تدوّن إلا ابتداء من القرن الثالث الهجري. وقد وجد المستشرقون وأعداء هذا الدين والجاهلون به في تأخر تدوين لسنة النبوية مدخلا للطعن في صحتها والتشكيك فيها والقول بأن أحاديث موضوعة وضعيفة كثيرة قد اندسّت مع الأحاديث الصحيحة ويصعب تمييزها لبعد المدة الزمنية بين الرواية والتدوين. لكن دراسة القواعد العلمية التي اتّبعها الأئمة في تدوين السنة النبوية، والأسس التي قام عليها النقد الحديثي تصحيحا وتعليلا وجرحا وتعديلا، تنفي بما لا يدع مجالا للشك ادعاءات المستشرقين والمتحاملين، وتردّ أقوالهم بالتشكيك في صحة السنة النبوية الشريفة. وإنني في هذا البحث أودّ التطرّق إلى المراحل التي مرّ بها تدوين السنة النبوية، والقواعد التي قام عليها هذا التدوين، وتطور النقد الحديثي عبر العصور الثلاثة الأولى ومسايرته للرواية إلى أن تمّ تدوين السنة النبوية، وردّ الشبهة التي تقول بأن منهج النقد عند المحدثين ظهر بعد ظهور الوضع والكذب وانتشاره في الأحاديث ليعالج الأمر ويميّز الأحاديث الموضوعة من الأحاديث الصحيحة، بينما في الواقع منهج النقد عند المحدثين هو

منهج وقائي اتبعه المسلمون منذ وقت مبكر في حياة الرسول ﷺ وفي عصر الصحابة والعصور التي بعدهم، وهو الذي منع من تسرّب الوضع إلى السنة النبوية الشريفة، وكشف عن الكمّ الهائل من الأحاديث الموضوعة ولم يدع لها مجالا للاختلاط بالأحاديث الصحيحة. ولتحرير هذا الموضوع وضعت خطة تتكون من ستة مباحث هي:

المبحث الأول: **السنة النبوية في حياة النبي ﷺ**

المبحث الثاني: **السنة النبوية في وقت الصحابة رضي الله عنهم**

المبحث الثالث: **المنهج النقدي للرواية في عهد الصحابة**

المبحث الرابع: **السنة في عهد التابعين ومن بعدهم**

المبحث الخامس: **المنهج النقدي في تدوين السنة في عهد التابعين ومن بعدهم إلى القرن الثالث الهجري**

المبحث السادس: **المنهج النقدي وتدوين السنة في القرن الثالث الهجري**

الخاتمة ونتائج البحث.

المبحث الأول: السنة النبوية في حياة النبي ﷺ:

كان النبي - ﷺ- يدوّن ما يتزل من القرآن الكريم، واتخذ لذلك كُتّاباً من الصحابة عرفوا بكُتّاب الوحي، فكتبوا القرآن كله بين يديه - ﷺ- على الرِّقاع، والأضلاع، والحجارة، والسعف، وكانت الآية من القرآن تتزل على رسول الله - ﷺ- فيأمر كاتب الوحي بكتابتها في موضع كذا من سورة كذا، واستمر الأمر على هذه الحال حتى وفاته- ﷺ- فلم يقبض عليه الصلاة والسلام إلا والقرآن كلّه مكتوب لا ينقصه إلا الجمع في مصحف واحد، وهو ما تمّ في عهد الخليفة الأول أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه، أي بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة.

أما السنة فلم يكن شأنها شأن القرآن الكريم، حيث إنها لم يكتب منها في عهد النبي - ﷺ- إلا القليل ولم يأمر النبي - ﷺ- أصحابه بكتابتها كما أمر بكتابة القرآن، بل الثابت أنه نهى عن كتابتها في أول الأمر.

وقد ذكر العلماء أسباباً عديدة لعدم تدوين السنة في العهد النبوي منها:

1- أن النبي - ﷺ- عاش بين أصحابه بعد البعثة ثلاثًا وعشرين سنة، فكان تدوين كل أقواله، وأفعاله، وتقريراته، وصفاته الخُلُقية والخِلقية، وكتابتها أمرا فيه من العسر والمشقة الشيءِ الكثير، لأنه يعني كتابة كل ما يصدر عنه - ﷺ - في كل وقت طيلة مدة حياته بعد البعثة إلى يوم مماته.

2- قلة العارفين بالكتابة، فلم يكن يكتب من الصحابة رضي الله عنهم إلا أفراد قلائل، وكان تركيز هؤلاء الكتبة من الصحابة على كتابة القرآن الكريم دون غيره حتى يؤدّوه لمن بعدهم تامًا مضبوطًا لا ينقص منه حرف.

3- الخوف من حدوث اللبس وأن يختلط القرآن بالحديث، وخصوصاً في تلك الفترة المبكرة التي لم يكتمل فيها نزول الوحي، وكان القرآن يتزل فيها مفرقاً حسب الوقائع والأحداث.

كل هذه الأسباب وغيرها - مما توسع العلماء في بيانه- كانت وراء عدم تدوين السنة في العهد النبوي، وهي أسباب تفسّر لنا سرّ النهي عن كتابتها الوارد في الحديث في صحيح مسلم عندما قال عليه الصلاة والسلام:(**لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه**).[1]

وهذا لا يعني أبداً أنه لم يكتب شيء من السنة في عهد الرسول ﷺ، فقد وردت آثار صحيحة تدلّ على أنه قد كتب شيء منها في حياة النبي - ﷺ- ولكن ذلك تمّ بصفة فردية خاصة، و لم يكن عاماً عند كل الناس، من ذلك:

- أمر النبي - ﷺ- أصحابه في فتح مكة أن يكتبوا لأبي شاة.

-وكتب - ﷺ- كتباً إلى الملوك والأمراء يدعوهم فيها إلى الإسلام.

- كما ثبت أن بعض الصحابة كانت لهم صحف خاصة يدونون فيها بعض ما سمعوه من رسول الله - ﷺ- كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص التي كان يسميها بالصادقة.

- وكانت عند علي رضي الله عنه صحيفة فيها أحكام الدية وفكاك الأسير.

- كما ثبت أن النبي - ﷺ- كتب لبعض أمرائه وعمّاله كتبًا حددَّ لهم فيها الأنصبة ومقادير الزكاة والجزية والديات، إلى غير ذلك من القضايا المتعددة التي تدل على وقوع الكتابة في عهده عليه الصلاة والسلام. لكنه توفي - ﷺ - و لم يكتب من السنة إلا القليل.

وبطبيعة الحال، لا يمكن الحديث عن النقد الحديثي في هذه المرحلة من تاريخ السنة النبوية وهي مرحلة العصر النبوي.

---

(1) رواه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق،باب: التثبّت في الحديث وحكم كتابة العلم، حديث 3004.

المبحث الثاني: السنة النبوية في وقت الصحابة رضي الله عنهم:

أحجم الخلفاء الراشدون عن كتابة السنة وتدوينها مـدّة خلافتـهم، وانتـهى عهدهم و لم يكن الحديث قد دوّن في الصحف، كراهة أن يتخذها الناس صـحفا يضاهون بها صحف القرآن الكريم. وذُكر أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنـه- فكّر في أول الأمر في جمع السنة النبوية فاستفتى أصحاب النبي - ﷺ- في ذلـك فأشاروا عليه بأن يكتبها، فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال : " إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوماً كانوا قـبلكم كتبوا كتباً فأكبّوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني- والله - لا ألـبس كتـاب الله بشيء أبداً ".[1] وكان هذا الرأي من عمر متناسباً مع حالة الناس في ذلك الوقت، فإن عهدهم بالقرآن لا يزال حديثاً، وخصوصاً من دخل في الإسلام مـن أهـل الآفاق، ولو أن السنة دونت ووزعت على الأمصار وتناولهـا النـاس بـالحفظ والدراسة لزاحمت القرآن، و لم يؤمن أن تلتبس به على كثير منهم، و لم يكـن في رأي عمر هذا تضييع للأحاديث فقد كان الناس لا يزالون بخير، ولا تزال ملكاهم قوية وحوافظهم قادرة على حفظ السنن وأدائها أداءً أميناً.

وتتابع الخلفاء بعد عمر رضي الله عنه، و لم يعرف عنهم أهم دوّنوا السـنن أو أمروا الناس بذلك، ولكن هذا لا يعني أن كتابة الأحاديث انعدمت تماما في وقت الصحابة فإن الآثار تثبت أن كثيرا من الصحابة أباح كتابـة الحـديث فكتبـوه لأنفسهم وكتب طلاهم بين أيديهم، وأصبحوا يتواصون بكتابة الحديث وحفظـه كما ثبت ذلك عن علي بن أبي طالب، وعن ابن عباس، وعن أنس بن مالك رضي الله عنهم جميعا. ولعلّ من أهم الأسباب التي أدّت إلى ازدياد نسبة الكتابـة عمـا كانت عليه في وقت النبي ﷺ وصدر الخلافة الراشدة هو:

(1) رواه الخطيب في تقييد العلم، ص49.

1- جمع القرآن ونسخه وتوزيعه في الأمصار وانتشاره بين الناس، بما لا يدع مجالا لاختلاطه مع غيره أو تحريفه أو التباسه مع الحديث، فقد أصبح في مأمن من كل ذلك.

2- ازدياد نسبة من يعرفون الكتابة والقراءة بعد اعتناء المسلمين بالعلم والتعلم كما أمرهم دينهم، وأيضا دخول أعداد هائلة من غير العرب في الدين الإسلامي، واتساع رقعة الدولة الإسلامية وكثرة العارفين بالكتابة منهم.

ولكن رغم ذلك كان ما كتب من الحديث في عهد الصحابة قليلا بالنسبة لمجموع السنة الشريفة، وهكذا انقضى عصر الصحابة و لم يُدَوَّن من السنة إلا القليل.

المبحث الثالث: المنهج النقدي للرواية في عهد الصحابة:

بما أن احتمال وقوع الخطأ والوهم في حديث كل راوٍ وارد، لما جُبل عليه- بطبيعته البشرية- من النسيان وتغيّر الحال، صار من الواجب التحقّق والتثبّت من سلامة الحفظ، وصحة الحديث وعدم تطرّق الوهم إليه. وبما أن الصحابة رضي الله عنهم بشر يصيبون ويخطئون، فقد كانوا يتثبّتون في أحاديثهم، ويعترض بعضهم على بعض في المرّات التي يتبيّن لهم فيها خطأ أحدهم. ولم يكن ذلك مستنكرا منهم بل على العكس كانت الطريقة المثلى للحفاظ على سنة رسول الله ﷺ وأحاديثه من التغيير والتبديل مهما كان بسيطا، واتبعوا لأجل ذلك منهجا علميا يقوم على ما يأتي:

أولا: التثبت في نسبة المتن إلى رسول الله – ﷺ–:

لم يكن أحد أحرص من الصحابة –رضي الله عنهم– على سنة رسول الله ﷺ من أن تشوبها شائبة، ولأجل هذا احتاطوا أشد الحيطة في تلقي أحاديث النبي –ﷺ– وروايتها، قال الحافظ الذهبي: "كان أبو بكر رضي الله عنه أول من احتاط

في قبول الأخبار، فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورّث فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئا، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئا، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه."[1]

فليس في عمل أبي بكر الصدّيق هذا تكذيب أو اتهام لصحابي جليل مثل المغيرة، وإنما فيه تثبّت وحيطة في قبول حديث عن رسول الله ﷺ، ليضمن سلامته من الخطأ والوهم الذي قد يعتري كل إنسان مهما بلغ من الصدق والورع، والعمل به.

وكذلك فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الحديث الذي أخرجه الإمام البخاري عن أبي سعيد الخدري قال:"كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور فقال: استأذنت على عمر ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت وقال رسول الله ﷺ: **إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ**"[2] فقال: والله لتقيمن عليه ببيّنة، أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أبيٌّ بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم، فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك. فقال عمر لأبي موسى: ألا إني لم أتّهمك، ولكن خشيت أن يتقوّل الناس على رسول الله ﷺ."

---

(1) تذكرة الحفاظ، (3/1).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب: التسليم والإستئذان، 26/11 حديث رقم 6245، ومسلم في صحيحه، كتاب الأداب، باب: الاستئذان، 33/7، حديث رقم 2154.

ثانيا: نقد المتن وعرضه على القرآن وما صحّ من الحديث:

أنكرت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها على ابن عمر حديثه عن النبي ﷺ "إن الميّت يعذّب في قبره ببكاء أهله عليه " وقالت: "رحم الله أبا عبد الرحمن، سمع شيئا فلم يحفظه، وإنما مرّت على رسول الله ﷺ جنازة يهودي وهم يبكون عليه فقال: أنتم تبكون وإنه ليعذب. وفي رواية قالت:"وَهِلَ"يعني غلط، إنما قال رسول الله ﷺ: "**إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ أَوْ بِذَنْبِهِ، وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ الآنَ.**"[1]

وقال ابن عباس:"لما مات عمر ذكرت لعائشة ما قاله عمر: إن الميّت يعذّب ببعض بكاء أهله عليه. فقالت: يرحم الله عمر، لا والله! ما حدّث رسول الله ﷺ إن الله يعذب المؤمن ببكاء أحد، ولكن قال: "**إِنَّ اللهَ يَزِيدُ الكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ**"[2]. قالت عائشة: حسبكم القرآن ﴿**وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ**﴾[3].

ثالثا: الرحلة من أجل التثبت من الحفظ أو طلب الحديث:

لم تتوقف حيطة الصحابة - رضوان الله عليهم- وحرصهم على التدقيق في رواية حديث رسول الله ﷺعند حدّ المساءلة والتثبّت من بعضهم لبعض فحسب، ونقد ما يظهر لهم خطأه، بل قد بلغ بهم الحرص على المحافظة على السنة الشريفة أن رحل بعضهم إلى بعض في أماكن بعيدة لا يبلغها السائر إلا بعد مسيرة شهر أو أكثر، لا لشيء إلا لسماع حديث واحد والتثبّت من صحة حفظه عن رسول الله - ﷺ-. وتذكر لنا كتب الحديث أخبار بعض الصحابة في رحلتهم في سماع الحديث والتأكد من صحة حفظهم، ما يعلّم العالم كله أسس منهج التلقي الصحيح، الذي به تدوّن الأخبار وتبنى عليه العلوم. من ذلك ما رواه عطاء بن أبي رباح قال:" خرج أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه

---

(1) رواه مسلم في كتاب الجنائز، باب: الميت يعذب ببكاء أهله (232/6).

(2) رواه البخاري في كتاب الجنائز، باب: زيارة القبور، 151/3-152، حديث 1288.

(3) الآية 164 من سورة الأنعام.

من رسول الله ﷺ و لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيره وغير عقبة، فلما قدم إلى مترل مسلمة بن مخلد الأنصاري -وهو أمير مصر- فأخبره فعجل عليه فخرج إليه فعانقه ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغير عقبة فابعث من يدلّني على مترله .فبعث معه من يدلّه على مترل عقبة، فأخبر عقبة، فعجل فخرج إليه فعانقه فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغيرك في ستر المؤمن، قال عقبة: نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول: "**مَنْ سَتَرَ مُؤْمِنًا فِي الدُنْيَا عَلَى خِزْيَةٍ سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَةِ**"[(1)] فقال له أبو أيوب: صدقت. ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها راجعا إلى المدينة، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر"[(2)].

وتصديق أبي أيوب لعقبة بقوله له"صدقت" فيه دليل على أن أبا أيوب كان يحفظ حديث رسول الله ﷺ في ستر المؤمن، لكن خشية أن يكون قد نسي شيئا من الحديث، وحبّا في التأكد والتثبّت من صحة ما يحفظه عن رسول الله ﷺ خاض هذه الرحلة الطويلة من الحجاز إلى مصر بما فيها من المشقة والخطر، فلما تأكّد من الحديث انصرف عائدا إلى المدينة وما حلّ رحله.

وعن ابن عقيل أن جابر بن عبد الله حدثه أنه بلغه حديث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، قال: فابتعت بعيرا، فشددت إليه رحلي شهرا حتى قدمت الشام، فإذا عبد الله بن أنيس، فبعثت إليه أن جابرا بالباب، فرجع الرسول فقال: جابر بن عبد الله؟ فقلت: نعم، فخرج فعانقني. قلت: حديث بلغني لم أسمعه، خشيت أن أموت أو تموت، قال: سمعت النبيﷺ يقول: "**يَحْشُرُ اللهُ العِبَادَ- أَوْ**

(1) أخرجه البخاري في كتاب المظالم، باب: لا يظلم المسلم مسلما ولا يسلمه، 116/5، ومسلم في كتاب البرّ، باب: بشارة من ستر الله عليه في الدنيا أن يستر عليه في الآخرة، 143/6

(2) الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، ص56.

النَّاسَ- عُرَاةً غُرْلاً بُهْمًا. قُلْنَا: مَا بُهْمًا؟ قَالَ:لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ- أَحْسَبُهُ قَالَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ-: أَنَا الْمَلِكُ، لاَ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ يَدْخُلُ الجَنَّةَ وَأَحَدٌ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَطْلُبُهُ بِمَظْلَمَةٍ، وَلاَ يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَدْخُلُ النَّارَ وَأَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ يَطْلُبُهُ بِمَظْلَمَةٍ، قُلْتُ:وَكَيْفَ وَإِنَمَا نَأْتِي اللهَ عُرَاةً بُهْمًا؟ قَالَ: بِالحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ"[1]

يظهر جليا من النصوص التي سبقت:

1- أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا حريصين على التثبّت من صحة ما يروي بعضهم عن رسول الله ﷺ وعدم الاكتفاء بالتلقي دون التحقيق والتدقيق، وبالسماع دون النقد والتمحيص، رغم عدم تكذيب بعضهم لبعض أو شكّهم في نواياهم.

2- بل إن رحلة أبي أيوب من الحجاز إلى عقبة بمصر هي للتثبّت من حفظه هو وليس من حفظ عقبة.

3- اعتراض عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها على حديثي عمر وابنه دليل على أن الصحابي مهما بلغ من العلم، والورع، والصدق، قد يهم ويخطئ، وهذا من لوازم الصفات البشرية، ولكن على من يقف على خطئه أن يبيّنه ويصحّحه.

4- الصحابة رضوان الله عليهم جميعا بعملهم هذا قد أسّسوا لمنهج تلقّي الأخبار وقبولها، لاسيما الأخبار الواردة عن رسول الله ﷺ، وهو منهج يقوم على التثبّت، والتدقيق، والنقد، والبيان، وعدم المحاباة، أو الاعتماد على حسن الظنّ بالراوي والتعويل على مكانته.

(1) أخرجه أحمد بن حنبل في المسند 495/3. ورواه الهيثمي في مجمع الزوائد حديث 348 وقال: رجاله وثقوا. وذكره بإسناد آخر، حديث 138 قال فيه: فيه عبد الله بن محمد بن عقيل ضعيف. ورواه المنذري في الترغيب والترهيب، 303/4 وقال إسناده حسن.

وهم بذلك بادروا إلى حفظ سنة رسول الله ﷺ، وقرب عهدهم بعهده ﷺ أعانهم كثيرا على تحقيق ذلك، ولو أنهم تساهلوا في رواية الأحاديث وتداولها بدون نقد أو تمحيص لكان من بعدهم أكثر تساهلا وتهاونا، ولأدّى ذلك إلى ضياع السنّة، أو اختلاط الصحيح منها بغير الصحيح.

المبحث الرابع: السنة في عهد التابعين ومن بعدهم:

كاد القرن الأول الهجري أن ينتهي ولم يصدر أحد من الخلفاء أمره بجمع الحديث وتدوينه، بل تركوه موكولاً إلى حفظ العلماء والرواة وضبطهم، وإلى الكتابات الفردية، فإن الآثار تثبت أن كثيرا ممن كتب بين يدي الصحابة كتب طلابهم بين أيديهم، وأصبحوا يتواصون بكتابة الحديث وحفظه، ومن أهم الأسباب التي أدّت إلى ازدياد نسبة الكتابة عما كانت عليه في وقت النبي ﷺ ووقت الصحابة رضي الله عنهم:

1- تركيز القرآن وتثبيته في نفوس الناس، فقد أصبح يتلوه القاصي والداني، ويعرفه الخاص والعام، ولا يختلف فيه أحد مع أحد أو يشك في شيء من آياته.

2- أصبحت المصاحف منتشرة ومتداولة بين الناس إلى جنب النقل الشفهي للقرآن حفظا وتجويدا.

3- ازدياد نسبة من يعرفون الكتابة والقراءة بعد اعتناء المسلمين بالعلم والتعلم كما أمرهم دينهم.

4- دخول أعداد هائلة من غير العرب في الدين الإسلامي، واتساع رقعة الدولة الإسلامية وكثرة العارفين بالكتابة منهم.

5- كما كان مرور هذا الزمن الطويل أيضاً كفيلاً بأن يذهب بكثير من حملة الحديث من الصحابة والتابعين في الحروب والفتوحات أو بالموت الطبيعي، وأن يتفرقوا في الأمصار مما أيقظ الحسّ بضرورة الكتابة لحماية السنة النبوية من الضياع.

6- انتشار الإسلام وتوسع الدولة الإسلامية جعل العرب يختلطون بغيرهم من الأعاجم في البلدان المختلفة مما نتج عنه بداية ضعف ملكة الحفظ عند الناس وبدء الاعتماد على الكتابة بدل الحفظ.

7- ظهور أهل الأهواء والبدع – بعد فتنة مقتل عثمان رضي الله عنه – وتجرؤهم على الكذب في حديث رسول الله - ﷺ- وأن يُدْخلوا فيه ما ليس منه مما يؤيّد بدعتهم ويصوّغ انحرافهم.

صارت كل هذه الأسباب مجتمعة، تلحّ على ضرورة الاهتمام بسنة النبي ﷺ أكثر، وضرورة تدوينها. وفي العام التاسع والتسعين للهجرة، تولى الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه خلافة المسلمين، فنظر إلى الأحوال والظروف التي تمر بها الأمة، فرأى أن عليه البدء بكتابة الحديث وتدوينه حفظا له من الضياع والتحريف، حيث إن المانع الذي كان يمنع تدوين الحديث قد زال، ومصلحة المسلمين باتت تستدعي جمع الحديث وتدوينه.

فكتب إلى عُمَّاله وولاته يأمرهم بذلك، فأرسل إلى أبي بكر ابن حزم ــ عامله وقاضيه على المدينة ــ"انظر ما كان من حديث رسول الله - ﷺ- فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء." وطلب منه أن يكتب ما عند عَمْرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، والقاسم بن محمد بن أبي بكر. وكتب إلى علماء المسلمين في الأمصار المختلفة: "انظروا إلى حديث رسول الله - ﷺ- فاجمعوه." وكان ممن كتب إليهم الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عالم أهل الحجاز والشام المتوفى سنة 124هـ، فاستجاب لطلب عمر بن عبد العزيز فجمع حديث أهل

المدينة وقدمه له. وكان تدوين الإمام الزهري عبارة عن جمع ما سمعه من أحاديث الصحابة من غير تبويب على أبواب العلم، وربما كان مختلطًا بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، فبعث عمر إلى كل أرض دفتراً من دفاتره.

ثم نشطت حركة التدوين بعد ذلك، وأخذت في التطور والازدهار، فكتب ابن جريج بمكة، وكتب مالك وابن اسحاق بالمدينة، وكتب سعيد بن أبي عَروبة والربيع بن صُبيح وحماد بن سلمة بالبصرة، وكتب سفيان الثوري بالكوفة، وكتب أبو عمرو الأوزاعي بالشام، وكتب عبد الله بن المبارك بخراسان، وكتب معمر باليمن، وغيرهم من الأئمة.

المبحث الخامس: المنهج النقدي في تدوين السنة في عهد التابعين ومن بعدهم إلى القرن الثالث الهجري:

إن ظهور الكذب والوضع في حديث رسول الله ﷺ، وكان ذلك بعد فتنة مقتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه قبل منتصف القرن الهجري الأول بقليل، أدّى إلى تطوّر النقد وتنوّع أساليبه، وصار ضرورة لا يستغني عنها محدّث، وقد كانت الأحاديث الموضوعة في هذا القرن الأول قليلة، وسرعان ما كانت تنكشف وتفتضح لقرب العهد من رسول الله ﷺ، وكثرة وجود الصحابة رضوان الله عليهم وكبار التابعين الذين حفظوا أحاديث رسول الله ﷺ، لكن مع تباعد الزمن، وازدياد البدع والفتن، ونشوء الفرق بدءا بالخوارج والرافضة، تلتها القدرية والمرجئة، فالجهمية والمشبهة، فغيرها، ظهرت الأحاديث في دعم المذاهب السياسية والفرق الدينية، ولجأت كل فرقة إلى وضع الأحاديث التي تخدمها في دعم ما تدّعي، ووضع الأحاديث التي تُنقص من شأن الفرق الأخرى، فيأتيها الردّ من الفرق الأخرى بالأحاديث الموضوعة أيضا.

ولم تكن الأفكار السياسية هي الدافع الوحيد لوضع الأحاديث فقد وضع الصالحون والعبّاد والزهّاد من الناس أحاديث كثيرة في الفضائل والزهد والأخلاق والعبادات، يريدون بذلك التخفيف من وطأة الدنيا وملذّتها على قلوب الناس. بل إن بعض الوضّاعين كانت دوافعهم لوضع الحديث مصالح مادية تجارية بحتة، كأصحاب السلع المختلفة الذين صاروا يروّجون لبضائعهم بأحاديث يضعونها يمتدحون فيها بضاعتهم لتسهيل بيعها، فنشطت حركة الوضع مع الزمن، وكثرت الأحاديث الموضوعة في القرن الثاني وشملت مختلف أبواب الحديث: الفضائل، والمثالب، والعبادات، والمعاملات، والأطعمة، والأدب، والزهد، والذكر، والدعاء وغيرها[1].

لكن عناية الله عزّ وجلّ بدينه وحفظه من التحريف والتبديل، سخّرت لخدمته رجالا أمناء مخلصين، قاوموا الوضع والوضّاعين، وميّزوا صحيح حديث رسول الله ﷺ مما نسب إليه من الكذب والأباطيل، وقد بذلوا في سبيل إتمام مهمّتهم جهودا عظيمة، معتمدين في ذلك على قواعد دقيقة، ومنهج علمي فذّ. وإن أهم ما قام عليه هذا المنهج النقدي في هذه المرحلة هو:

1- اشتراط الإسناد في الرواية:

إن أهم لبنة في المنهج الفذّ الذي اعتمده المحدّثون في حفظ سنّة رسول الله ﷺ، ونقد المرويات عنه، وتطهير حديثه من الكذب والوضع، هي لبنة **الإسناد؛** ميزة هذه الأمة وشرفها. حيث بدأ الاهتمام بالإسناد والسؤال عنه في فترة مبكرة فور حدوث الفتنة وظهور الفرق بعد مقتل عثمان رضي الله عنه. قال الإمام محمد بن سيرين رحمه الله: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ

(1) محمد عجاج الخطيب، السنّة قبل التدوين، ص188-189 بتصرف

حديثهم"[1].

وهذا عامر الشعبي أحد كبار التابعين، حدّثه الربيع بن خثيم بحديث:"**مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، عَشْرَ مَرَّاتٍ كُنَّ لَهُ كَعِتْقِ رِقَابٍ أَوْ رَقَبَةٍ**"[2] قال الشعبي: فقلت للربيع بن خثيم، من حدّثك بهذا الحديث؟ فقال: عمرو بن ميمون الأودي، فلقيت عمرو بن ميمون فقلت: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: عبد الرحمن بن أبي ليلى، فلقيت ابن أبي ليلى فقلت: من حدّثك؟ قال: أبو أيوب الأنصاري صاحب رسول الله ﷺ.

قال يحي بن سعيد"وهذا أول ما فتش عن الإسناد"[3].

وهكذا بدأ التفتيش عن الإسناد في عصر كبار التابعين، وتحوّل بعد ذلك إلى ضرورة لا مناص للمحدّث عنها بسبب شيوع الوضع واتّساع نطاقه، وانتشرت أقوال الأئمة في التشديد في البحث عن الأسانيد وعدم قبول الأحاديث بدونها، وتنبيه طلابهم على ذلك إذا ما أرادوا الخروج لسماع أحاديث رسول الله ﷺ من مصادر مختلفة. قال هشام بن عروة: "إذا حدّثك رجل بحديث فقل عمن هذا؟"[4]

وها هو ابن سيرين يقول:"إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم."[5]

واعتبر ابن سيرين الإسناد من الدّين لأنه الوسيلة لتمييز الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ من الموضوع عليه، وبالتالي معرفة الثابت الصحيح من تعاليم

(1) صحيح مسلم (84/1)

(2) رواه الهيثمي في مجمع الزوائد حديث 87 بإسنادين قال في الأول: رجاله رجال الصحيح. وقال في الثاني: فيه الحجاج بن نصير وقد ضعفه الجمهور. وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطئ ويهم وبقية رجاله ثقات.

(3) المحدث الفاصل، (12/1).

(4) ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل، (34/1).

(5) مقدمة صحيح مسلم، (14/1).

الدّين وأحكامه، يقول ابن سيرين:" الإسناد من الدّين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[1].

وهو القائل أيضا:"بيننا وبين القوم القوائم، يعني الإسناد."[2]

وكان الإمام الزهري جالسا مع عتبة بن أبي حكيم عند اسحق بن أبي فروة، فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، فقال له الزهري: "قاتلك الله يا ابن أبي فروة ما جرأك على الله لا تسند حديثك؟ تحدّثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة."[3]

وكان الزهري إذا حدّث أتى بالإسناد ويقول:"لا يصلح أن يُرقى السطح إلا بدرجه."[4]

وهكذا نجد أن الإسناد طغى وانتشر استعماله والمطالبة به وتتبعه مع أوائل القرن الثاني الهجري، وصار لا يمكن ذكر متن حديث بدون ذكر إسناده، فإذا ذكر احبه إسناده، عُرف مخرجه، واستطاع الأئمة بعد ذلك تتبّع أحوال روّاته، ومقابلته بالطرق الأخرى التي ورد منها الحديث، وعرض بعضها على بعض ومن ثمّ الحكم عليه بالصحة، أو الضعف، أو الوضع، وعليه يترتب الحكم بالقبول أو الردّ.

يقول الإمام شعبة:" كل حديث ليس فيه حدثنا فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس له خطام."[5]

فكما أن ضبط البعير والتحكم فيه بدون خطام غير ممكن لا سيما بالفلاة، فإن التحكم في حديث بدون إسناد، وإخضاعه للفحص والنقد للحكم عليه، غير ممكن

(1) المصدر نفسه، (15/1)

(2) المصدر نفسه.

(3) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص 6

(4) الجرح والتعديل، (16/1)

(5) ابن حبان، المجروحين، (9/1)

لاسيما مع انتشار الكم الهائل من الأحاديث الموضوعة.

وهو القائل أيضا: " كل حديث ليس فيه أنا وثنا (يعني أخبرنا وحدثنا) فهو خلّ وبقل"[1] أي كالطعام الذي لا يسمن ولا يغني من جوع ولا فائدة من تناوله.

واعتبر الإمام سفيان الثوري أن أئمة الحديث والمدافعين عن سنة رسول الله ﷺ هم في حرب مع الوضّاعين والكذّابين على رسول الله ﷺ، وحتى يستطيع الأئمة كشف كذب هؤلاء الكذابين، والذبّ عن الدّين، لا بدّ لهم من التسلّح بوسيلة الإسناد، لأنهم به يستطيعون نقد الحديث ومعرفة أصله ومرتبته، ولهذا قال:" الإسناد سلاح المؤمن إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟!"[2]

وهكذا استطاع الأئمة المحدّثون نقد الكمّ الهائل من الأحاديث المنتشرة بين الناس، وقطع الطريق على الكذّابين للوصول إلى غاياتهم من التشكيك في دين الله عزّ وجلّ بإدخال فيه ما ليس منه، وإشاعة الأقوال الكاذبة والمنسوبة زورا وبهتانا إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم والتي قد بلغت الآلاف، لكن الله عزّ وجلّ قيّض لها رجالا أساطين فكشفوها وكشفوا أصحابها، وقد قال ابن المبارك رحمه الله تعالى بكل ثقة حين اشتكيَ إليه كثرة الأحاديث الموضوعة:" تعيش لها الجهابذة " **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون**"[3]"[4].

2- الرحلة في طلب الحديث:

هي وسيلة أخرى من وسائل حفظ حديث رسول الله ﷺ ونقد المرويات المنسوبة إليه، وقد نشطت الرحلة في طلب الحديث وجمع طرقه أيما نشاط، فصار

(1) الخطيب البغدادي، الكفاية، ص283

(2) ابن حبان، المجروحين، (9/1)

(3) سورة الحجر: الآية 9

(4) الجرح والتعديل، (18/1)

المشتغل بجمع حديث رسول الله ﷺ يخرج من بلده قاصدا السماع من الشيوخ في البلدان الأخرى، وعرض ما سمعه من أحاديثهم بواسطة عليهم مباشرة للتأكد من صحتها، ولا يتسنّى له الرجوع إلى بلده إلا بعد سنوات من الرحلة في طلب الحديث وجمع طرقه، وملاقاة الشيوخ والعرض عليهم، أو السماع منهم. قال الإمام الأوزاعي:" كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزيف على الصيارفة فما عرفوا منه أخذنا وما تركوا تركناه."[1] وقال الأعمش:" كان إبراهيم النخعي صيرفيا في الحديث، وكنت أسمع من الرجال فأجعل طريقي إليه فأعرض عليه ما سمعت، وكنت آتي زيد بن وهب وضرباءه في الحديث في الشهر المرة والمرتين، وكان الذي لا أكاد أغبه إبراهيم النخعي."[2]

فكانت الرحلة زيادة على أنها وسيلة جمع للأحاديث وسيلة تدقيق أيضا تساعد على كشف الأحاديث الموضوعة.

3- حفظ الأحاديث الموضوعة وكتابتها:

اتّبع الأئمة في هذه العصور أسلوبا جيّدا في النقد، فلم يكتفوا بحفظ الأحاديث الصحيحة فقط رغم أنها هي المنشودة من كل هذا الجهد المبذول والعمل الضخم في جمع الأحاديث، بل عمدوا إلى حفظ الأحاديث الموضوعة والضعيفة عن ظهر قلب، رغم عدم فائدتها أو الاعتماد عليها، والجواب عن ذلك عند يحيى بن معين، فقد رآه أحمد بن حنبل في زاوية يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطّلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد بن حنبل: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: إنك تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعده إنسان

(1) المصدر نفسه، (21/1)
(2) المصدر نفسه، (17/1)

فيجعل بدل أبان ثابتا ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك، فأقول له: كذبت إنما هي عن معمر عن أبان لا عن ثابت."[1]

ويقول الإمام سفيان الثوري:" إني لأروي الحديث على ثلاثة أوجه، أسمع الحديث من الرجل أتخذه دينا، وأسمع من الرجل أقف حديثه، وأسمع من الرجل لا أعبأ بحديثه وأحب معرفته."[2]

وورد عن يحيى بن معين أنه قال:" كتبنا عن الكذّابين وسجرنا به التنّور وأخرجنا به خبزا نضجا."[3]

فهم لم يتجنّبوا تداول الموضوعات إلا بعد الاستفادة منها بمعرفة أصحابها، وتحديد هويتهم بدقة بالغة، بحيث لم يفلت أحد منهم و لم يلتبس بأسماء المقبولين من الرواة[4].

فكانت هذه وسيلة أخرى في المنهج النقدي عند المحدّثين وهي تمييز الخبيث من الطيب وكشف الخبيث للناس كي لا يعود له أي مجال للاختلاط بالكلم الطيّب لرسول الله ﷺ.

4- الجرح والتعديل والكلام في الرواة:

إلى جانب مجالس التحديث، كانت تعقد مجالس الكلام في الرواة وبيان أحوالهم، دون محاباة أحد مهما قربت صلته بالمتكلِّم فيه، وكانوا يوصون بعضهم بعضا ببيان أحوال الرواة المتّهمين بالكذب. قال عبد الرحمن بن مهدي:"سألت شعبة وابن المبارك والثوري ومالك بن أنس عن الرجل يُتّهم بالكذب، فقالوا: انشره فإنه

(1) الجامع لأخلاق الراوي ص 157.

(2) الكفاية، ص 402.

(3) تاريخ بغداد، (184/14).

(4) انظر:حمزة عبد الله المليباري، نظرات جديدة في علوم الحديث، ص82.

دين"، وقيل ليحيى بن سعيد القطّان:" أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله تعالى؟ فقال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ يقول: لم حدّثت عني حديثا ترى أنه كذب."(1)

وكان الإمام سفيان الثوري شديدا على الكذّابين حتى قال فيه ابن أبي غنية:" ما رأيت رجلا أصفق وجها في ذات الله من سفيان الثوري."(2)

وجاء طلاب الحديث إلى شعبة في يوم ممطر يريدون سماع الحديث فقال:" ليس هذا يوم حديث، اليوم يوم غيبة، تعالوا نغتاب الكذّابين."(3)

وهكذا كانت عملية النقد تتطور وتزداد دقة يوما بعد يوم، وعصرا بعد عصر، طيلة العصور الأولى، حتى إذا ما كان القرن الثالث كانت قد بلغت أوج نضجها ودقتها، وكانت المواد العلمية التي تشكل المحاور الرئيسية لعلوم الحديث من مصطلحات، وقواعد التصحيح والتعليل، ووسائل معرفة الخطأ والصواب، وأصول الجرح والتعديل -والتي كلها انبثقت من الجهود النقدية التي بذلها الأئمة المحدثون النقاد في العصور الأولى- قد تكوّنت، وتبلورت، وتراكمت، وبدأت تظهر ثمرات ذلك المنهج في شكل مؤلّفات متنوّعة في علوم الحديث المختلفة: كعلم الرجال، والعلل، والأنساب، والطبقات، وفي الرواية أيضا كالجوامع، والسنن، والمسانيد.

وقدساير تدوين النقد نشأته ومراحل تطوّره، وتمّ ممزوجا بالمرويات والأحاديث التي دوّنت في كتب بعض الشيوخ، أو في كتب تلاميذهم التي رووها عنهم،فنجد نقد الرجال توثيقا أو تضعيفا ممزوجا مع نقد الحديث تصحيحا أو تعليلا، وممزوجا أيضا ببعض التفاصيل: كبيان كنية، أو نسب، أو موطن، أو سنة وفاة، أو غيرها من المعلومات. ثم بدأت المؤلّفات الخاصة بالكلام عن أحوال الرواة

(1) الكفاية، ص 44

(2) الكامل لابن عدي، (2/1)

(3) الكفاية، ص45

وعلل الحديث تستقلّ عن كتب الرواية، وظهر ذلك في الكتب التي ألّفها تلامذة هؤلاء الشيوخ عنهم، كالكتب التي رويت عن يحيى بن معين التاريخ والسؤالات، والتي رويت عن أحمد بن حنبل العلل ومعرفة الرجال، والتي رويت عن علي ابن المديني العلل والمسند بعلله، وغيرها... وثلاثتهم شيوخ الإمام البخاري.

المبحث السادس: المنهج النقدي وتدوين السنة في القرن الثالث الهجري:

جاء القرن الثالث فحدث طور آخر من أطوار تدوين السنة تجلى في إفراد حديث رسول الله - ﷺ- بالتصنيف دون غيره من أقوال الصحابة والتابعين، فألّفت المسانيد، التي جمعت أحاديث كل صحابي على حدة من غير مراعاة لوحدة الموضوع، كمسند الإمام أحمد، ومسند إسحاق بن راهُوْيَه، وغيرهما من المسانيد، مما جعل الإفادة منها والوقوف على أحاديث مسألة معينة من الصعوبة بمكان لأنها لم تُرتَّب على أبواب الفقه، وهي مع ذلك لم تقتصر على جمع الحديث الصحيح بل احتوت على الصحيح وغيره، مما حدا بإمام المحدثين في عصره: محمد بن إسماعيل البخاري، أن ينحو بالتأليف منحىً جديدًا اقتصر فيه على الحديث الصحيح المسند المرفوع فحسب دون ما عداه،-وإن كان الإمام مالك رحمه الله قد سبقه إلى التأليف في الصحيح فقط لكن الإمام مالك ذكر في كتابه مع الحديث المرفوع الحديث الموقوف والمقطوع- فألف كتابه الجامع الصحيح المشهور بـــ" صحيح البخاري "، وجرى على منواله معاصره وتلميذه الإمام مسلم بن الحجاج القشيري فألف صحيحه المشهور بـــ " صحيح مسلم"، وقد رتبا أحاديث صحيحيهما على أبواب الدّين الرئيسية: الأحكام، والسير، والآداب، والتفسير، والعقائد، والفتن، والأشراط، والمناقب، فيسّرا بذلك على الباحث الوصول إلى أحاديث مرفوعة صحيحة في أي موضوع من موضوعات الكتاب.

وأُلِّفت بعدهما السنن الأربعة المشهورة وهي سنن أبي داود، والنسائي، والترمذي، وابن ماجه، لكنها اختصت بأحاديث الأحكام، ولم يلتزم أصحابها فيها الصحة كما التزم بذلك الإمامان البخاري ومسلم.

وفي عصر الإمام البخاري، حدثت طفرة كبيرة في التأليف، حيث بدأ الأئمة والشيوخ يعتنون بوضع مؤلفاتهم بأنفسهم(1)، وتوخّوا فيها الشمول -كل على حسب سعة مادته التي جمعها من رحلاته وطلبه للعلم ومجالسته للعلماء- واتّبعوا فيها طريقة مقصودة في الترتيب. ففي هذا العصر ألّف البخاري صحيحه فكان أول من صنّف في الحديث المرفوع المسند الصحيح، وجعل كتابه جامعا لكل أبواب العلم المتعارف عليها عند العلماء، فكانت هذه ميزة عظيمة تضاف إلى ميزات أخرى، وكان هو أيضا أول من ألّف كتابا في الرجال جامعا لأسماء الرواة منذ عصر الرسول ﷺ إلى عصره وابتدع فيه ترتيب الأسماء على حروف المعجم، فلم يكن قد سبقه إلى ذلك أحد، وضمّنه الكلام على العلل أو الإشارة إليها إشارات خفية، وعلى الرجال جرحا وتعديلا وإن لم يكثر من ذلك.

وتوالت المؤلّفات بعد البخاري متبعة نفس الطريقة، فألّف الترمذي كتاب العلل الكبير، وكتاب العلل الملحق بجامعه، وقد استفاد من شيخه البخاري علما جمّا.

وألّف أبو حاتم وأبو زرعة كتابي الجرح والتعديل، والعلل، وقد أفردا الأول لنقد الرجال، والثاني لنقد الأحاديث، وكانت استفادتهما من الإمام البخاري كبيرة من كتابه التاريخ الكبير، قال ابن رجب الحنبلي:"هو كتاب جليل -يعني التاريخ الكبير- لم يسبق إلى مثله رحمه الله وهو جامع لذلك كله[يعني التواريخ والعلل والأسماء

(1) وكانوا من قبل يشتغلون بالتعليم عن التأليف ويذرون ذلك لطلابهم يروون عنهم ما قيّدوه بأنفسهم من المسائل التي سألوا عنها الشيخ أو سألها غيرهم بحضرتهم. فجاءت تلك الكتب المروية عن هؤلاء الشيوخ غير مستوعبة ولا مرتبة ترتيبا معينا واختلفت مادتها كثرة وقلة بحسب نشاط الطالب المدوّن عن الشيخ وحضوره مجلسه وتقييده للمسائل ومثاله الروايات التي رواها تلاميذ يحيى بن معين عنه.

فقد كان بصدد الكلام عنها] ثم لما وقف عليه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان رحمهما الله صنفا على منواله كتابين: أحدهما كتاب الجرح والتعديل وفيه ذكر الأسماء فقط وزادا على ما ذكره البخاري أشياء من الجرح والتعديل وفي كتابيهما من ذلك شيء كثير لم يذكره البخاري.والثاني كتاب العلل أفردا فيه الكلام في العلل".[1]

واعتبر العلماء القرن الثالث الهجري أزهى عصور السنة وأغناها بالجمع والتدوين، ففيه دوّنت الكتب الستة التي اعتمدها الأمة فيما بعد، وفيه ظهر أئمة الحديث وجهابذته، وفيه نشطت رحلة العلماء في طلب الحديث، ولذلك جعل كثير من أهل العلم هذا القرن الحدَّ الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين من نقاد الحديث. وبانتهاء هذا القرن كاد أن ينتهي عصر الجمع والابتكار في التأليف، فقد اقتصر دور العلماء في القرون التالية على الاختصار، والتهذيب، والترتيب، والاستدراك، والتعقيب، وانصب اهتمامهم على الكتب المدوّنة، وقلّت بينهم الرواية الشفهية. وكان الاعتناء بهذه الكتب دراسة ورواية هو الذي ساهم في حفظها للأمة وبالتالي حفظ السنة النبوية على أكمل وجه.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن تدوين الحديث النبوي قد مرّ بمراحل منتظمة، وأطوار متلاحقة، حققت حفظه وصانته من العبث والضياع، وكان لجمع الحديث وتدوينه أعظم الأثر في تسهيل الطريق للاجتهاد والاستنباط، وبهذا نعلم مقدار الخدمة العظيمة التي قدّمها المحدثون للإسلام بحفظ السنة وجمعها وتبويبها.

وقد تلازمت نشأة النقد وتطوره وتدوينه، مع المراحل التي مرّت بها رواية الحديث عن رسول الله ﷺ منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم إلى ظهور المصنّفات في السنة النبوية، والتي ميّزت الحديث الصحيح من الضعيف من

(1) شرح علل الترمذي، ص45-46

الموضوع، وميّزت الرواة الثقات من الضعفاء والمتروكين. وقد كان كل ذلك نتيجة الجهود النقدية التي قام بها الأئمة النقاد.

ويمثّل القرن الهجري الثالث المرحلة التي نضجت فيها مختلف علوم الحديث بما في ذلك نقد الرجال والمرويات، أي علم العلل وعلم الجرح والتعديل،حيث نجد أنّ المصنّفين في هذا العصر وعلى رأسهم الإمام البخاري رحمه الله قد اهتمّوا بذكر أدق التفاصيل عن رجال إسناد كل حديث، وميّزوا بينهم بضبط أسمائهم، وكناهم، وألقابهم، وأنسابهم، وعاهاتهم، وحرفهم، وذكروا شيوخهم وتلاميذهم، وبيّنوا مكانتهم في العلم ومترلتهم بين طبقات المحدّثين، وأوردوا نماذج من أحاديثهم وبيّنوا مدى إصابتهم فيها أو خطأهم أو كذبهم، وأطلقوا فيهم عبارات التوثيق أو التجريح. فأفرزت عملية النقد هذه أحاديث صحيحة، وأخرى معلولة، أو موضوعة، مع بيان أوجه العلة فيها ومصادرها. كما أفرزت طبقات محدّثين تتفاوت بين أئمة ثقات، وضعفاء محتملي الضعف، وضعفاء متروكين، وكذّابين مفترين لا يجوز ذكرهم بين الناس إلا على سبيل التحذير منهم. وقد تجمعت هذه النتائج ودوّنت في شكل علوم مستقلّة.

وهكذا نلاحظ أن النقد الحديثي هي عملية متلازمة مع رواية الحديث الشريف قبل وأثناء تدوينه، كانت بدايته في عهد الصحابة رضي الله عنهم وقبل ظهور الوضع لكنه لم يتوقف عند أسلوبه الذي بدأ به في وقت الصحابة رضي الله عنهم وإنما تطوّر ملبّيا متطلبات كل مرحلة من مراحل الرواية والتدوين حتى استقرّت السنة في بطون مدوّناها.

الخاتمـــة

النقد الحديثي لم يكن وليد الظروف أو الحاجة أو الصدفة، ولم يأت وسيلة دفاعية أو علاجية للسنة النبوية مما لحق بها من الوضع والكذب، بل كان وسيلة وقائية ناجعة، تمّ استخدامها منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم فيما بينهم، ولم يكن الوضع ولا الكذب على رسول الله ﷺ قد بدأ بعد، ولكن النقد الحديثي لم يقف عند صورته التي كان عليها وقت الصحابة رضي الله عنهم، بل ما زال يتطور وينمو ويتنوّع ويتكثّف يوما بعد يوم وعصرا بعد عصر ليفي بحاجيات كل مرحلة ويلبّي متطلباتها.

ويمكن تلخيص الأسس التي قام عليها المنهج النقدي للرواية عبر مراحل تدوينها المختلفة كالآتي:

أ- الصحابة رضي الله عنهم ارتكز منهجهم في النقد على:

1- التثبت من نسبة المتن إلى رسول الله ﷺ.

2- نقد المتن وعرضه على القرآن والحديث الصحيح الثابت.

3- الارتحال للتثبت من الحفظ أو لطلب حديث جديد.

ب- بعد الصحابة كانت أسس منهج النقد قائمة على:

1- الإسناد

2– الرحلة في طلب الحديث

3– حفظ الأحاديث الموضوعة لتمييزها عن الأحاديث الصحيحة

4– الكلام في الرواة وبيان مراتبهم جرحا وتعديلا

ويمثّل القرن الثالث الهجري القرن الذهبي للرواية وللنقد الحديثي، ففيه ظهرت

مدونات السنة النبوية الشريفة وأهمها الكتب الستة، وفيه اكتمل للمنهج النقدي نضجه، واتّضحت معالمه، وبرز رجاله، وظهرت مصنفاته واستقلّت عن غيرها من كتب الرواية.

والحمد لله ربّ العالمين.

قائمة أهم المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

1. تاريخ بغداد، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المدينة المنورة، المكتبة السلفية.

2. تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي –ط1- دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ/1996م

3. تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبي، دار التراث العربي، بيروت، (دت)

4. الترغيب والترهيب، أبو محمد زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

5. الثقات، أبو حاتم محمد ابن حبان البستي، -ط1- مؤسسة الكتب الثقافية، 1399هـ/1973م.

6. الجامع الصحيح: محمد بن إسماعيل البخاري، (مطبوع مع شرحه فتح الباري)، رقمه محمد فؤاد عبد البقي، ط دار الريان للتراث القاهرة.

7. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، نشر مكتبة الرياض 1403هـ.

8. الجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي – ط1- مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند.

9. الرحلة في طلب الحديث، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1409هـ/1988م

10. السنة قبل التدوين، محمد عجاج الخطيب، -ط1- القاهرة، مكتبة وهبة، 1383هـ /1963م

11. شرح علل الترمذي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، حققه وعلق عليه: صبحي السامرائي – ط 2 – عالم الكتب، 1405هـ/ 1985م.

12. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري، راجعه ورقمه محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت 1374هـ/1954م.

13. الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق يحي مختار عزاوي، دار الفكر، بيروت 1409هـ/ 1988م.

14. الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1409هـ/1988م

15. المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين، أبو حاتم محمد ابن حبان البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، -ط2- حلب، دار الوحي، 1402هـ

16. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، بيروت، مؤسسة المعارف، 1406هـ/1986م

17. المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي –ط1-تحقيق عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، 1391هـ/1971م،

18. المسند: أبو عبد الله أحمد بن حنبل، د.ط، بيروت: دار الفكر، د.ت.

19. معرفة علوم الحديث، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، -ط4- تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1400هـ/1984م

20. مقدمة صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، راجعه ورقمة محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت 1374هـ/1954م.

21. نظرات جديدة في علوم الحديث للدكتور حمزة عبد الله المليباري، د.ط، د.ت، الأندلس للإنتاج الفني، الجزائر.